

في هذا العدد:

- النموذج المعياري لآية ﴿ادْفَعْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (فُصِّلَتْ: ٣٤) وتطبيقاته في نزاهة القرار التأديبي في اللجان الإدارية
نجم عبد الودود نعمة الجزائري
- الأبعاد الإيمانية والتربوية والنفسية لمعرفة الله تعالى من خلال النعم الإلهية الممهدة لوجود الإنسان: دراسة موضوعية
موزه سلطان عدیل الجابري، عبد العالي باي زكوب، يوسف محمد محمد عبده محمد
- الدخيل بالرواية عند الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره لسورة البقرة: دراسة تحليلية نقدية
الزهراء، المتولي علي الشحات
- دلالة المصطلحات النقدية على ردّ القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين: دراسة تحليلية مقارنة
أميمة بنت عبد الرحمن عبد القادر حلي
- منهج التعامل مع الآيات الكونية في القرآن الكريم: دراسة تأصيلية تطبيقية
فرح فاضلة، السيد سيد أحمد محمد نجم
- بعض تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في كتابيه التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة المتعلقة بالحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف) جمعا ودراسة
محمد كبير لول غربا، مهدي عبدالعزيز
- الأحاديث الحسان في صحيح ابن حبان من بداية "ذكر الاباحه للنساء أن يخرجن الى الصحاري للبراز إلى آخر قوله ذكر ما يستحب للمرء ان يسأل الله جل وعلا المغفرة": دراسة تحليلية
محمد الدين مجدلاوي، مهدي عبدالعزيز
- منهج الفاروق في التعامل مع الطاعون: دراسة تحليلية
جواد أحمد أحمد القاضي، إبراهيم محمد البيومي
- الانحرافات العقدية في الفرضيات الفيزيائية والكونية: دعوى تأثير القمر أمودجا
أحمد ماهر مجدي مهاني
- نازلة الأوراق النقدية في فقه الشيخ عبد الرحمن السعدي: دراسة في اجتهاده ومنهجه
فهد بن عبد اللطيف بن فهد الوصيفر، خالد حمدي عبد الكريم
- المصلحة المغمورة والمفسدة التابعة وأثرهما في بناء الحكم الشرعي عند الأصوليين: دراسة تأصيلية تطبيقية
السالك فال المين سيد أحمد النكه
- المصطلحات الأصولية المتعلقة بالحكم التكليفي في بابي الواجب والمندوب عند الإمام القرطبي من خلال كتابه أنوار البروق في أنوار الفروق
ذكوري جيكي، عبد الرحمن عبد الحميد محمد حسنين
- القواعد الأصولية عند الإمام أبي يعلى الخنبلي رحمه الله (ت 458 هـ) وتطبيقاتها في الفروع الفقهية: دراسة تحليلية مقارنة (حروف المعاني نموذجاً)
سيد محمد صالح حسيني قتالي، حساني محمد نور
- العنف الأسري بين الفقه الإسلامي والقانون الاسترالي: دراسة فقهية مقارنة
منى باركن، علي العايدي
- القيم الخلقية اللازمة تضمينها في كتب التربية الإسلامية لطلبة المرحلة الإعدادية بدولة قطر: إطار نظري وبناء قائمة معيارية
جدوى محمد علي البطر، أمل محمود
- اكتساب الجنس اللغوي لدى متعلمي العربية لغة ثانية من الناطقين باليوربا: دراسة تطبيقية
شيت اجاني اوغاورو، ماجد الحمد



DOI: <https://doi.org/10.63226/iisj.v10si1.6156>

بعض تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في كتابيه التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة المتعلقة بالحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف) جمعا ودراسة

[Some of Ibn Hajar's and Al-Biqā'i's Critiques by Ibn Hajar and Al-Biqā'i regarding Al-Hafiz Al-'Iraqi in his two works Al-Taḥyid wa al-Idāh and Sharh al-Tabsira wa al-Tadhkira concerning the classification of Hadith (authenticating and declaring them weak): A compilation and study]

Muhammad Kabir Lawal Garba¹ & Mahdi Abd Al-Aziz²

¹PhD in Ulum Al-Hadis in Faculty of Islamic Sceinces, Al-Madinah International University

²Associate Professor in Faculty of Islamic Sceinces, Al-Madinah International University

* Corresponding Author: kabirulg@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث الدراسة والتحليل للتعقبات التي وجهها كلٌّ من ابن حجر العسقلاني والبقاعي إلى الحافظ العراقي في كتابيه: التقييد والإيضاح وشرحه على التبصرة والتذكرة، وتهدف الدراسة إلى جمع هذه التعقبات والخاصة بالحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف) جمعا ودراسة، وتحليلها في ضوء منهج نقدي مقارنة يركّز على استجلاء الأسس المنهجية التي اعتمدها كلٌّ من العلماء الثلاثة، وتحقيق القول الراجح في كل مسألة من المسائل محلّ البحث. وقد خلصت الدراسة لتلك التعقبات بعد تحليلها أن غالب هذه المسائل يوافق فيه الرأي الراجح ما قرره ابن حجر والبقاعي، في حين مال بعضها إلى ما ذهب إليه الحافظ العراقي. وتؤكد نتائج البحث أن هذه التعقبات تمثل مظهرًا أصيلًا من مظاهر النقد العلمي في علوم الحديث، وأنها تُظهر حيوية الدرس الحديثي وتطور مسالكه عبر العصور. كما خلصت إلى أن هذه التعقبات لا تنتقص من مكانة الحافظ العراقي العلمية، بل تعكس طبيعة التفاعل البناء بين العلماء، وتسهم في تعميق مباحث علم المصطلح وترسيخ أصوله النقدية..

الكلمات المفتاحية: تعقبات - العراقي - التعريفات - التبصرة - التذكرة.

ABSTRACT

. This study examines some of the critical remarks made by the two prominent 9th-century hadith scholars Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī and al-Biqā‘ī on the methodological positions of al-Ḥāfiẓ al-‘Irāqī in his two major works: al-Taqyīd wa-l-Īdāḥ and the commentary on al-Tabṣīrah wa-l-Tadhkirah. The research collects, organizes, and analytically evaluates some issues in which Ibn Ḥajar and al-Biqā‘ī contested the views of al-‘Irāqī. Using an inductive and comparative analytical method, the study clarifies the origins of each dispute, assesses the evidences presented by all sides, and determines the most substantiated position. Despite this, the study affirms that such scholarly critiques represent a natural and constructive feature of hadith scholarship, one that enhances not diminishes the scientific value and precision of al-‘Irāqī’s contributions.

Keyword: *Critical Observations – Al-Iraqi – Al-Ta‘rifat – Al-Tabsira – Al-Tadhkira.*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله - محمد صلى الله عليه وسلم - وآله وصحبه أجمعين والعلماء العدول الذين يحملون هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

أما بعد:

فإن فن النقد عظيم إذ به يتميز الصحيح من الخطأ وأيضاً يتميز به الأصح من الصحيح، والأئمة في علم مصطلح الحديث لهم جهود كبيرة في النقد، ومع ذلك لا يَسَلِّمون من النقد والاستدراك العلمي؛ إذ العصمة ليست إلا للأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وبالتبع يُعرف موافقتهم للأرجح والأقوى. ومن أجل هؤلاء العلماء الإمام الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي - رحمه الله - (ت: 806هـ) الذي تعلم على أيدي الحفاظ، وتخرج الحفاظ على يديه، وهو صاحب التصانيف المفيدة.

فهذا بحث في نقد آراء الحافظ العراقي في مصطلح الحديث، خصوصاً في كتابيه: "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" وشرح "التبصرة والتذكرة" (ألفية العراقي) وبيان الراجح منها بإذن الله.

ومن عادة العلماء المتقدمين من المحدثين وغيرهم منذ القرن الأول إلى يومنا هذا القيام بالتعقبات. ⁽¹⁾ وهو أمر مسلم لدى العلماء وليس انتقاصاً وتعتمد الطعن عليهم ⁽²⁾، قال الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) رحمه الله: "ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هذا ضمناه يلحق سيئ الظن بنا ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا وأنى يكون ذلك وبهم ذكرنا وبشعاع ضيائهم تبصرنا وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا..." ⁽³⁾ وقد تكلم الخطيب عن أوهام العلماء المتقدمين في كتبهم مثل أوهام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ) وأوهام أبي بكر الشيرازي (ت: 487هـ) وأوهام أبي الحسن الدارقطني (ت: 385هـ) وأوهام مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ) وأوهام يعقوب بن سفيان النسوي (ت: 303هـ) وأوهام محمد بن يحيى الذهلي (ت: 258هـ) وأوهام أبي الحسن

1 ينظر كتاب "المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج. الصعدي، حسن فوزي حسن، المنهج النقدي عند المتقدمين من

المحدثين وأثر تباين المنهج، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، د.ط، 1421هـ / 2000م.

وينظر أيضاً: تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه "تقذيب التهذيب".

نصار، منصور سلمان نصر، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه "تقذيب التهذيب" من بداية حرف الألف إلى نهاية

حرف الزاي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، د.ط، 2005م، ص25.

2 وهذا لا يعني أن الباحث يفتح باباً مغلقاً لأن الباب ما زال مفتوحاً.

3 الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، د.ط، ج1، ص12.

علي بن عبد الله المديني (ت: 234هـ) وأوهام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ) وأوهام يحيى بن معين (ت: 233هـ)، وبين هذه الأوهام في كتابه "موضح أوهام الجمع والتفريق".

وللاعتراضات والتعقبات أهمية كبيرة، وقد اعترض العلامة العيني (ت: 855هـ) على الحافظ ابن حجر - صاحب كتاب "فتح الباري" - في كتابه "عمدة القارئ" ثم رد ابن حجر على اعتراضاته وألف كتاباً سماه: "انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري"، وكتب الحافظ ابن حجر مليئةً بالتعقبات على غيره من العلماء مثل "لسان الميزان" و"تعجيل المنفعة" و"تقريب التهذيب" وغيرها من تأليفاته، كما تَعَقَّبَ على ابن حبان (ت: 354هـ) الرواة الذين تفرد بذكرهم في كتابه "الثقات" (1) وأيضاً توجد في كتابه "الإصابة" تعقباته على الحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت: 430هـ) في كتابه "معرفة الصحابة" (2) وتعقباته أيضاً على الحافظ الذهبي (ت: 748هـ) في ميزان الاعتدال (3).

وكما أن كُتِبَ الحافظ ابن حجر مليئةً بتعقباته على غيره، فإن في كُتِبَ غيره من العلماء تعقبات عليه أيضاً، كتعقبات الإمام القسطلاني (ت: 923هـ) عليه في كتاب "إرشاد الساري" على كتابه "فتح الباري" (4) وأيضاً تعقب الكشميري (ت: 1353هـ) في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري (5). وغير ذلك.

وقلماً تجد عالماً من علماء الحديث خصوصاً إلا تُعَقَّبَ و تَعَقَّبَ ، حتى لو من مدرسة واحدة - بين الشيخ وتلامذته وبين الأقران - كالحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد تعقب الحافظ ابن حجر شيخه الحافظ العراقي كما في "النكت"، وتعقب الحافظ البقاعي (ت: 885هـ) أيضاً شيخه ابن حجر، وتعقب الحافظ السخاوي (ت: 902هـ) الحافظ البقاعي (ت: 885هـ) - وهما من تلامذة الحافظ ابن حجر - والحافظ ابن حجر والعلامة بدر الدين العيني (ت: 855هـ) تعقب كل منهما الآخر - وهما من الأقران - كما في "انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري".

1 وقد أفرد بعض الباحثين بالتأليف فيه بعنوان: "تعقبات الحافظ بن حجر في كتابه "لسان الميزان" و "تعجيل المنفعة" على الرواة الذين تفرد ابن حبان بذكرهم في كتابه "الثقات" مع دراسة مروياتهم في هذه الكتب من بداية حرف العين إلى نهاية ترجمة مندر بن حسان". و"تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حبان في تقريب التهذيب" ينظر الدراسات السابقة.

2 وقد أفرد الباحثون فيه بالتأليف مثل: "تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة من بداية الكتاب حتى نهاية حرف الظاء" ينظر الدراسات السابقة.

3 وقد أفرد في ذلك بحث بعنوان: "تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال" ينظر الدراسات السابقة.

4 أفرد الباحثون بالتأليف فيه بعنوان: "تعقبات الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري" على الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري" انظر الدراسات السابقة.

5 أفرد الباحثون في التأليف في ذلك بعنوان: "تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري" انظر الدراسات السابقة.

وفهم مما تقدم أن باب التعقب مفتوح لمن له علم فيما يتعقب فيه بقدر علمه.

مشكلة البحث:

خلق الله تعالى البشر ولم يضمن لهم العصمة بل إن الخطأ والنسيان من طبيعة الإنسان مهما بلغ من العلم والاحتياط والورع، ويصدق ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ"⁽¹⁾. ولذا قام المحدثون قديما وحديثا بنقد من سها أو أخطأ حفظا للشريعة وأداء للأمانة، والحافظ العراقي (ت:806هـ) أحد كبار أئمة علوم الحديث، وله كتابان مهمان في هذا الفن وهما: "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح"، وشرح "التبصرة والتذكرة" وهو شرح لألفية ألفها الحافظ العراقي في علم الحديث، وقد كان الكتابان معينا يغترف منه من ألف بعده في علوم الحديث، وكانت ألفتيه من أكثر ما حفظه طلاب الحديث في هذا الفن وتداولوه، حتى سبق إلى بعض الأذهان أن ما في الألفية صحيح لا يقبل النقد أو الاستدراك، ورغم أهمية الكتابين الكبيرة في مصطلح الحديث ورغم منزلة الحافظ العراقي صاحب الكتابين أيضا إلا أن له آراء غير مسلمة في الكتابين لدى بعض المحققين، مثل أقواله في التصحيح والتضعيف ونقولاته للنصوص، وتقسيماته للحديث، وبعض أقواله في الرجال، وبعض اعتراضاته على غيره، وإلزاماته وشروطه وغير ذلك.

ومن أهم من تعرض لنقد هذه الآراء الحافظ ابن حجر والبقاعي، فقد تتبعنا ما ظهر لهما أنه محل تعقب ويحتاج إلى تدقيق وتصحيح، في مواضيع شتى كـ بعض التعريفات، وتقسيمات الحديث، والتصحيح والتضعيف، والاتصال والانقطاع، والأسانيد وطرقها، وبعض الآراء في مصنفات أهل الحديث لاسيما الصحيحين، والإلزامات والاستدراكات وكذلك في فقه الحديث، وغير ذلك من موضوعات في صميم علوم الحديث والمصطلح، ولم تمنعهما مكانة الحافظ العراقي من تتبعه وتعقب آرائه، لكن هذه التعقبات تحتاج إلى دراسة مفصلة دقيقة تقارن بين الآراء وتوازن بين الأدلة لتستخلص الرأي الراجح وتبرز أيهما حالفه الاجتهاد الصحيح، هل هو الحافظ العراقي أم تلميذه: الحافظ ابن حجر والبقاعي؟ وتبرر هذا الترجيح بالأدلة والبراهين، ولذا فستقوم دراستي بعرض هذه الانتقادات التي وجهت إلى الكتابين، ودراستها تفصيلا وبيان الراجح منها؛ لما لهما من الكتابين وصاحبيهما من أهمية يعرفها المشتغلون في علوم الحديث، ولم أرَ أحدا سبقني إلى جمع هذه الانتقادات ودراستها دراسة منهجية رغم أهميتها ورغم مكانة الحافظ العراقي في علوم الحديث.

1 رواه الترمذي، الجامع الكبير سنن الترمذي ط1، باب 49، رقم 2499، ج4، ص240، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة».

ورواه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ط1، باب ذكر التوبة، رقم 4251، ج2، ص1420.

ورواه ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، ط1، باب: ما ذكر في سعة رحمة الله تعالى، رقم 34216، ج7، ص62.

أسئلة البحث:

إن مشكلة الدراسة الحالية تفرض على الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما التعقبات التي وجهها الحافظ ابن حجر والحافظ البقاعي إلى الحافظ العراقي في كتابيه " التقييد والإيضاح... " و"شرح التبصرة والتذكرة- ألفية العراقي..." فيما يخص الحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف)؟.

- ما الأسس العلمية التي اعتمدها ابن حجر والبقاعي في تلك التعقبات؟
- ما مدى وجاهة هذه التعقبات في ضوء أقوال النقاد والمحدثين؟
- ما أثر هذه التعقبات في دراسة المسائل الحديثية التي تناولها الحافظ العراقي؟
- ما النتائج العلمية المترتبة على مقارنة آراء العراقي بتعقبات ابن حجر والبقاعي؟

أهداف البحث:

- وهذا البحث يحتوي على:
- جمع وعرض أبرز ما انتقد على الحافظ العراقي في كتابيه "التقييد والإيضاح" و"التبصرة والتذكرة" عرضاً منهجياً.
 - بيان الراجح من أقوال المحققين الذين انتقدوا الحافظ العراقي في هذين الكتابين، وإبراز الأدلة على ذلك.
 - إبراز تأثير انتقادات ابن حجر والبقاعي على القيمة العلمية للكتابين "التقييد والإيضاح" و"شرح التبصرة والتذكرة- ألفية العراقي".
 - بيان تأثير انتقادات العلماء على مكانة الحافظ العراقي الحديثية.

أهمية البحث:

- عرض ما ذهب إليه بعض المحدثين من الآراء والقواعد والأقوال المنتقدة عند الحافظ العراقي.
- تقديم قراءة نقدية لكتابي الحافظ العراقي -"التقييد والإيضاح" و"شرح التبصرة والتذكرة".
- معرفة الراجح من القواعد والآراء الحديثية التي اشتمل عليها الكتابان محل التعقب عند الحافظ العراقي.
- إيضاح لبعض ما في كتاب المقدمة لابن الصلاح، الذي هو عمدة لكتابي الحافظ العراقي.

مصطلحات البحث:

ومما يحسن فهم البحث فهم مصطلحاته.

التعقب: وهذه الكلمة في اللغة العربية كما قال نشوان الحميري اليمني⁽¹⁾ (ت: 573هـ): "وتعقب فلان ما صنع فلان: أي تتبع أثره"⁽²⁾.

وفي الاصطلاح: التصحيح والتعليق على كلام فلان. كما قال أصحاب "معجم لغة الفقهاء": "التعقب: من تعقب، التتبع اظهار الخلل أو الخطأ.. التعقيب: من تعقب، ما يثبت بعد التتبع إصلاح الخطأ أو سد الخلل".⁽³⁾

التتبع لغة: قال ابن منظور (ت: 711هـ) في لسان العرب: وأما التتبع: فأن تتتبع في مهلة شيئاً بعد شيء؛ وفلان يتتبع مساوي فلان وأثره ويتتبع مداق الأمور ونحو ذلك.⁽⁴⁾

وفي الاصطلاح: التتبع: كما في اصطلاح المحدثين هو "اعتبار المتابعات، والشواهد" قاله علي القاري (ت: 1014هـ) في شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر.⁽⁵⁾

الراجح: وفي لسان العرب: قال ابن منظور (ت: 711هـ) الراجح: الوزن. ورجح الشيء بيده: وزنه ونظر ما ثقله. وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال. وأرجحت لفلان ورجحت ترجيحاً إذا أعطيته راجحاً.⁽⁶⁾
وفي الاصطلاح: نقول القول الراجح إذا أثقل المرجوح بالأدلة. يقول ابن فارس في مجمل اللغة: رجع الشيء، وهو راجح، إذا رزن، وهو من الرجحان.⁽⁷⁾

1 قال ياقوت الرومي الحموي ت: 626هـ في معجم الأدياء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: "نشوان بن سعيد بن نشوان، أبو سعيد الحميري اليمني الأمير العلامة: كان فقيهاً فاضلاً عارفاً باللغة والنحو والتاريخ وسائر فنون الأدب، فصيحاً بليغاً شاعراً مجيداً، استولى على قلاع وحصون، وقدمه أهل جبل صبر حتى صار ملكاً. وله تصانيف أجملها شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم في اللغة، وله القصيدة المشهورة التي أولها: الأمر جدّ وهو غير مزاح... فاعمل لنفسك صالحاً يا صاح. مات في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين وخمسائة". ياقوت الحموي، معجم الأدياء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، ج6، ص2745، رقم 1177.

2 نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط1، ج7، ص4685.

3 قلعجي و قنبي، معجم لغة الفقهاء، ط2، ص136.

ويمكن تعريفه: "نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، تخطئة أو استدراكاً" وهذا التعريف هو الذي اتفق عليه أعضاء لجنة مناقشة رسالة الباحث منصور سلمان نصار التي كانت بعنوان "تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب.

4 ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، ج8، ص28.

5 علي القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ط1، ص358.

6 ابن منظور، لسان العرب، ط3، ج1، ص364.

7 ابن فارس، مجمل اللغة، ط1، ج1، ص420.

منهج البحث:

سوف يسير الباحث على المنهج الوصفي⁽¹⁾ (الاستقرائي التحليلي)⁽²⁾ وذلك بعرض المسائل المنتقدة على الحافظ العراقي - رحمه الله - في كتابه التقييد والإيضاح من أوله إلى آخره ثم النظر في آراء العلماء الذين انتقدوا عليه وخصوصاً تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح وبرهان الدين البقاعي (ت: 885هـ) في كتابه "النكت الوفية بما في شرح الألفية" وغيره من كتب النقاد. وسوف أذكر آراء المحدثين من مختلف كتب المصطلح بغرض عرض أقوال النقاد المتفقة والمختلفة مع رأي الحافظ العراقي لمناقشة الآراء، ومن ثم استنتاج الراجح فيها.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة الآراء المنتقدة على الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح الذي انتقده الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح، وكتاب النكت على ألفية العراقي للحافظ برهان الدين البقاعي، فيما يخص الحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف) جمعاً ودراسة. ويتتبع الباحث في شرح "التبصرة والتذكرة" ألفية العراقي هل وافق رأيه في "التقييد والإيضاح" أم خالفه؟ ثم من حيث إيراد الآراء ومناقشتها اقتصر الباحث على كتب المصطلح المعروفة المشهورة وخصوصاً شروح ألفية العراقي والكتب التي جاءت بعدها، وذلك فيما يخص التعقبات الخاصة بالتعريفات.

1 **المنهج الوصفي:** يعرف بأنه: أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة، أو موضوع محدد، أو فترة، أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة. جامعة المدينة العالمية، كتاب المادة: مناهج البحث تخصصات العلوم الإسلامية GMET 5053، دط، ماليزيا، 2011م، ص 126.

2 **المنهج لاستقرائي:** هو بحث وتتبع للوصول إلى نتيجة توصل لنتائج مذهلة من خلال استقرائته لنواميس الطبيعة. الرابط: <https://www.almaany.com/ar/dict/>

وقال بعضهم: يتم تعريف كلمة استقرائي بأنها طريقة لوصف شيء معين مما يؤدي إلى استنتاج شيء آخر، لذلك عند استخدامه في التفكير المنطقي فإن ذلك يعني جمع المعلومات والوصول إلى النتائج باستخدام الملاحظة.

المنهج التحليلي: يعتبر أحد أهم مناهج البحث العلمي، ويستخدم هذا المنهج بكثرة في عمليات تحليل البيانات، وهدفه الوصول إلى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع البحث. أما تعريف المنهج التحليلي فهو المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلمية معتمداً على عدة أساليب كالتفكيك والتكيب والتقويم. وتعتبر العلوم الشرعية أحد أكثر الاختصاصات استخداماً للمنهج التحليلي، علماً أن هذا المنهج يقوم على ثلاث عمليات وهي: التفسير - النقد - الاستنباط، حيث أن هذه العمليات قد تجتمع جميعها في سياق بحث معين أو قد يكون بعضها كافياً في سياق بحث آخر، بحيث تحدد طبيعة البحث ما هي العمليات التي على الباحث اتباعها.

الرابط: <https://www.alno5ba.com/blog.php?id=6&title>

يقول الباحث: ويهدف المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي تفصيل وتوضيح الظاهرة محل الدراسة والبحث.

الدراسات السابقة:

ومما ظهر للباحث أثناء بحثه في الموضوع أن هناك بعض الدراسات السابقة القريبة من فكرة البحث ولكنها في كتب أخرى غير كتب الحافظ العراقي ومن هذه الدراسات كتب قديمة وهناك أيضا بحوث حديثة، فمن الكتب القديمة:

1- كتاب "النكت على كتاب ابن الصلاح" لتلميذ الحافظ العراقي: ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - تحقيق الدكتور ربيع بن عمير المدخلي، الذي نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية الطبعة 1404-1984هـ.

والكتاب قيم من جهة المؤلف والمحقق، والمؤلف -الحافظ ابن حجر- أفرد بالتأليف بعد دراسته المقدمة لابن الصلاح بيد شيخه الحافظ العراقي، وفي أثناء الدراسة كلما وجد نكتة أو اعتراضات على ابن الصلاح من شيخه العراقي كتبه على أصل الكتاب، ثم رأى أن يزيد عليه ويؤلف فيه.

والكتاب قد وجد عناية جميلة من قبل المحقق، وقد فصل وبين عدد ووجه انتقاضات الحافظ ابن حجر على شيخه الحافظ العراقي بإيجاز.

بلغت نكت الحافظ ابن حجر على شيخه العراقي سبعا وخمسين نكتة كلها تعقبات على شيخه ما خلا سبعا منها، فإن من هذه السبع خمساً فيها تأييد لرأيه ومنها ما فيه دفاع عنه وهي واحدة، ومنها ما فيه شرح لبعض ألفاظه وهي واحدة أيضاً⁽¹⁾

ولكن المحقق اقتصر على ما في كتاب النكت لابن حجر رحمه الله (حسب ما يقتضيه تحقيقه) وبدون مناقشة الآراء. وهناك حاجة إلى إضافة نقد بعض أهل العلم في الموضوع ومناقشة الآراء فيه مثل الحافظ شمس الدين السخاوي (ت: 902هـ) والحافظ برهان الدين البقاعي (ت: 885هـ) وغيرهما، كما سيركز الباحث هنا.

ويستفيد الباحث من هذا الكتاب ومقدمة المحقق من جمع انتقادات بعض آراء الحافظ العراقي في مكان واحد.

2- كتاب "النكت الوفية بما في شرح الألفية" لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ) حققه ماهر ياسين الفحل، ونشرته مكتبة الرشد ناشرون في السنة 1428هـ / 2007م في جزئين. والمؤلف من تلامذة الحافظ ابن حجر -رحمه الله-.⁽²⁾

1 قاله محقق "النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر" ج 1 ص 133

وقد سلك طريق شيخه في الاعتراض على الإمامين-الحافظ ابن الصلاح والحافظ العراقي- ويعترض أيضا على شيخه الحافظ ابن حجر.

تَضَمَّنَ كتاب "النكت الوفية بما في شرح الألفية"⁽¹⁾ ردا على كثير من الاعتراضات التي وجهت إلى ابن الصلاح في بعض ما أورده في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث.

وقد تعقب شيخه الحافظ ابن حجر في عدة مواطن من هذا الكتاب بعد أن ينقل رأيه في بعض المسائل. وكان البقاعي كثير الاعتماد على شيخه الحافظ ابن حجر في نقولاته في بعض الأشياء من بعض كتبه. أورد عبارات أو أحاديث من كتب موجودة ومطبوعة، وحين الرجوع إليها كنا لا نرى هذه العبارات، فلعلها مما سقط من مخطوطات تلك الكتب.

قام بضبط بعض الأسماء في كتابه وخاصة تلك التي فيها خلاف أو وقع فيها تصحيف.

هيكل البحث:

جاء البحث في مبحثين ، هما:

المبحث الأول: التعريف بالحافظ العراقي وكتابه: التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة وبيان منهجه فيهما، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة الحافظ العراقي: مولده ونشأته علميا، ومؤلفاته وظائفه وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: منهج العراقي في كتابه "شرح التبصرة والتذكرة" و"التقييد والإيضاح" لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح".

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى الحافظ العراقي المتعلقة بالحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف)، ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: حديث "قصة الرجل الذي دخل المسجد" وحديث "بيع المدير".

المطلب الثاني: حديث "كفارة المجلس وسؤال مسلم للبخاري".

المطلب الثالث: حديث "نفي الجهر بالبسملة".

المطلب الرابع: رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي.

2 ألف البقاعي هذا الكتاب في حياة الحافظ ابن حجر، وذلك مما يُعلم من مقدمة البقاعي نفسه.

"غالب مادة الكتاب من الحافظ ابن حجر، لكنه بتعبير البقاعي، أخذه من شيخه الحافظ ابن حجر في الدرس، وبعضه على سبيل المذاكرة والسؤال".

كما قال محقق الكتاب: ماهر ياسين الفحل "ص 23-27 بشيء من التصرف والإيجاز

1 ذكرها محقق الكتاب " ماهر ياسين الفحل "ص 23-27 بشيء من التصرف والإيجاز.

المبحث الأول: التعريف بالحافظ العراقي وكتابه: التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة وبيان منهجه فيهما:

المطلب الأول: ترجمة الحافظ العراقي: مولده ونشأته علميا، ومؤلفاته وظائفه وثناء العلماء عليه⁽¹⁾:
مولده ونشأته علمية:

هو الحافظ الإمام الكبير الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي حافظ عصره.

ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمنشأة المهزاني بين مصر والقاهرة. ومات ثامن من شعبان سنة ست وثمانمائة رحمه الله تعالى.

وأول ما أسمع الحديث على سنجر الجاولي والتقي الأحنائي ثم أسمع على ابن شاهد الجيش وابن عبد الهادي والتقي السبكي.

واشتغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع وتقدم في فن الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيره، ونقل عنه الشيخ جمال الدين الأسنوي في المهمات ووصفه بحافظ العصر وكذلك وصفه في الطبقات في ترجمة ابن سيد الناس.

ومن أبرز من تتلمذ على الحافظ العراقي رحمه الله: الإمام برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنصاري والحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي القاهري والحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ابنه) والحافظ ابن حجر العسقلاني.

مؤلفاته وظائفه وثناء العلماء عليه:

ومن مؤلفات الحافظ العراقي: الألفية في علوم الحديث وتخريج أحاديث الإحياء علوم الدين للغزالي. وشرح الألفية في علوم الحديث التبصرة والتذكرة وقضاء الوطر من نزهة النظر: شرح على كتاب "نزهة النظر في توضيح

1 السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ، ط1، ج1، ص: 438. والسخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط1، ج4، ص: 63. وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، ج1، ص: 382. وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ط1، ج5، ص: 170. والسخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، ج2، ص: 558. وزين الدين العراقي، ترجمة الحافظ العراقي، ط1.

نخبة الفكر" للحافظ ابن حجر العسقلاني. والتعليق على كتاب العلل: وهو تعليق على كتاب "العلل" لابن أبي حاتم. والتقييد والإيضاح لما أطلق والتكملة في الجرح والتعديل: وهو كتاب في الجرح والتعديل. وشرح الأربعين النووية: وهو شرح للأربعين النووية. وكلها مطبوعة.

وولي قضاء المدينة الشريفة. وقال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة ست وتسعين فأحيا الله به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة فأملئ أكثر من أربعمئة مجلس، قال الحافظ: وكانت أماليه يملئها من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية.

ومن ثناء العلماء عليه: قول العز بن جماعة: "كل من يدعي الحديث في الديار المصرية سواء فهو مدع".⁽¹⁾ وقال ابن الجزري: "حافظ الديار المصرية ومحدثها وشيخها".⁽²⁾

وقال ابن فهد: "الإمام الأوحى، العلامة الحجة، الخير الناقد، عمدة الأنام، حافظ الإسلام، فريد دهره، ووحيد عصره...."⁽³⁾ وقال السيوطي: "الحافظ الإمام الكبير الشهير... حافظ العصر"⁽⁴⁾

المطلب الثاني: منهج العراقي في كتابه "شرح التبصرة والتذكرة" و"التقييد والإيضاح" لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح:

منهجه في كتاب "شرح التبصرة والتذكرة":

ومن خلال مقدمة الكتاب وبعض تصريحاته المتفرقة يمكن الوقوف على جملة من المعالم المنهجية التي سار عليها الحافظ العراقي في تأليف كتابه شرح التبصرة والتذكرة، وإن لم يفرد لذلك مقدمة تفصيلية مستقلة.⁽⁵⁾

● لخص فيه كتاب ابن الصلاح. ثم وضع قصده بقوله: "والمراد مسائله وأقسامه دون كثير من

أمثلته وتعاليله ونسبة أقوال لقائلها

وما تكرر فيه.⁽⁶⁾

1 السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د.ط، ج 4 ص 194.

2 ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، د.ط، ج 1 ص 445.

3 ابن فهد، لحظ الأخطأ بذيل طبقات الحفاظ، د.ط، ص 469.

4 السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، د.ط، ج 1 ص 349.

5 يقول الحافظ العراقي :

لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه ... وزدتها علما تراه موضعه

فحيث جاء الفعل والضمير ... لواحد ومن له مستور

ك قال أو أطلقت لفظ الشيخ ما ... أريد إلا ابن الصلاح مبهما.

6 العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط 1 ج 1 ص 101.

● وميّز تلك الزيادات والتعليقات بقوله: «قلت» في مواضع متعددة من الكتاب:

"اعلم أن ما زدته فيها على ابن الصلاح أكثره ميزت أوله بقولي: " قلت " ولم أميز آخره، بل قد يتميز بالواقع إن كان آخر مسألة في تلك الترجمة المترجم عليها، وأميز ما لم يقع آخر الترجمة في هذا الشرح إن شاء الله تعالى. ومن الزيادات ما لم أميز أوله بقولي: قلت. إذ هو مميز بنفسه عند من له معرفة؛ بأن يكون حكاية عمن هو متأخر عن ابن الصلاح كالنووي، وابن دقيق العيد، وابن رشيد، وابن سيد الناس كما ستراه. وكذلك إذا تعقب كلام ابن الصلاح برد أو إيضاح له، فهو واضح في أنه من الزيادات، وكذلك إذا تعقب كلام من هو متأخر عن ابن الصلاح بطريق أولى. ومن الزيادات ما لم أميز أولها ولا تميزت بنفسها بما تقدم؛ فأميزها في الشرح، وهي مواضع يسيرة". (1)

● كلما أطلق لفظ "الشيخ" أو قال "وقال" أو "له" يقصد به ابن الصلاح. يقول الحافظ العراقي: "إذا أتى فعل لواحد لا لجماعة، أو اثنين، ولم يذكر فاعله معه. ولا قبله؛ فالمراد بفاعله الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح... وكذا إذا أتى بضمير موحد لا يعود على اسم تقدم قبله؛ فالمراد به ابن الصلاح كقوله: كذا له وقيل ظنا ولدى" (2)

● يشرح أبيات الكتاب بالتفاصيل شرحاً واضحاً بخلاف "التقييد والإيضاح" الذي هو تعليقات على كتاب ابن الصلاح.

وباستقراء الكتاب يظهر للدارس ما يأتي:

● يجمع أقوال العلماء واعتراضات بعضهم على بعض، وأجوبتها، ويعقب على أقوال وتصرفات بعض الأئمة تأييداً أو استدراكاً.

● وينبه على ضبط بعض المفردات الواردة في نَظْمِهِ، لإصابة الغرض المقصود منه.

● ويوضح مصادر كلام بعض العلماء

● والتزم الحافظ العراقي أن يكون شرحه مختصراً.

1 العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص101

2 العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص102

- يحرص على نسبة كل قول وفائدة إلى صاحبها قدر الإمكان.
- لم يترك الأمور على علاقتها من غير ترجيح يصح ويختار ويرجح في ضوء اجتهاده، غير ملتفت إلى مخالفة ابن الصلاح أو موافقته.
- ولم يلتزم الحافظ العراقي في نظمه ومن ثم شرحه ترتيب ابن الصلاح، بل حاول العراقي أن يرتب مباحث الكتاب على وضع مناسب حسب اجتهاده فقدّم وأخر، وهذب وعدّل.
- لم يسر على نمط واحد في شرحه بشأن العزو إلى تلك المصادر، وإنما كانت له ثلاث طرق:
- الأولى: أن يذكر اسم العالم الذي ينقل عنه فقط، من غير ذكر لاسم كتابه أو الوسطة التي نقل عنه بها.
- الثانية: قد يذكر اسم المؤلف مقروناً بذكر اسم مصنفه.
- الثالثة: أن يذكر اسم الكتاب فقط، وهو أقل هذه الأقسام.
- نظم الحافظ العراقي ألفيته على بحر الرجز ووزنه:
- مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ
- وله شروح كثيرة ومن أهمها: الشرح الكبير، للنظام الحافظ زين الدين العراقي (806 هـ)، والنكت الوفية بما في شرح ألفية، لإبراهيم البقاعي (885 هـ). و شرح ألفية العراقي، لزين الدين ابن العيني (893 هـ) وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين السخاوي (902 هـ). وشرح ألفية الحديث، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ) و شرح ألفية العراقي، للمناوي: (ت: 1031 هـ).
- منهجه في كتاب "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح":
- ولم يفرد الحافظ العراقي مقدمةً مستقلةً لبيان منهجه في هذا الكتاب، إلا أن استقراء الكتاب يكشف عن عدد من السمات المنهجية التي سار عليها في عرضه للمسائل ومناقشتها:
- يجمع أقوال العلماء واعتراضات بعضهم على بعض، وأجوبتها، ويعقب على أقوال وتصرفات بعض الأئمة تأييداً أو استدراكاً.
- وينبه على ضبط بعض المفردات الواردة في نظمه، لإصابة الغرض المقصود منه.
- ويوضح مصادر كلام بعض العلماء.
- والتزم الحافظ العراقي أن يكون شرحه مختصراً.
- يحرص على نسبة كل قول وفائدة إلى صاحبها قدر الإمكان.

- لم يترك الأمور على علاقتها من غير ترجيح يصح ويختار ويرجح في ضوء اجتهاده، غير ملتفت إلى مخالفة ابن الصلاح أو موافقته.
- لم يسر على نمط واحد في شرحه بشأن العزو إلى تلك المصادر، وإنما كانت له ثلاث طرق:
الأولى: أن يذكر اسم العالم الذي ينقل عنه فقط، من غير ذكر لاسم كتابه أو الوسطة التي نقل عنه بها.
الثانية: قد يذكر اسم المؤلف مقروناً بذكر اسم مصنفه.
الثالثة: أن يذكر اسم الكتاب فقط، وهو أقل هذه الأقسام.
- يعلق على آراء ابن الصلاح في ما خولف عنه ويقيد مطلقه ويفتح مغلقه، وليس شرحاً للأبيات كما في شرح التبصرة والتذكرة
- ويبين تصويب كلام ابن الصلاح ويرجحه عند مخالفة المتأخرين له، كما هو من قصده في التأليف. يقول: "وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة فرأيت أن أذكرها وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم ويتفق من مزجى البضاعات ما لا يصلح للسوم".⁽¹⁾
- حاول الحافظ العراقي في تعليقاته أن يتبع ترتيب أبواب كتاب ابن الصلاح إلا أن هناك أبواباً لم يعلق عليها وتركها كما هي.

1 العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص: 11

المبحث الثاني: التعقبات المتعلقة بالحكم على الحديث (التصحيح والتضعيف) المطلب الأول: الانتقاد في حديث "قصة الرجل الذي دخل المسجد" وحديث "بيع المدبر".

أولاً: "الرأي المنتقد للحافظ العراقي":

قال العراقي (ت:806هـ).⁽¹⁾:

"فقوله:⁽²⁾ (حديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم -) رد على المتصدق صدقته،⁽³⁾ هو بغير لفظ بيع العبد المدبر بل أزيد على هذا وأقول الظاهر أن البخاري (ت:260هـ). لم يرد الصدقة حديث جابر (ت:80هـ). المذكور في بيع المدبر وإنما أراد والله أعلم حديث جابر (ت:80هـ). في الرجل الذي دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه فجاء في الجمعة الثانية فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة فقام ذلك المتصدق عليه فتصدق بأحد ثوبيه فرده عليه النبي صلى الله عليه وسلم. وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني (ت:385هـ)⁽⁴⁾ وهو الذي تأول به الحنفية قصة سليك الغطفاني في أمره بتحية المسجد حين دخل

1 في خلال مدافعتة عن ابن الصلاح ورده على اعتراض مغلطاي على ابن الصلاح في كلامه حول الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري: إذا أجزمت فهي صحيحة ثم مثل بهذا الحديث المعلق.

2 يقصد الحافظ مغلطاي.

3 والحديث ذكره البخاري معلقاً بصيغة التمريض قال: "ويذكر عن جابر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي، ثم نأه» وقال مالك: «إذا كان لرجل على رجل مال، وله عبد لا شيء له غيره فأعتقه، لم يجز عتقه» ومن باع على الضعيف ونحوه، فدفعت ثمنه إليه، وأمره بالإصلاح والقيام بشأنه، فإن أفسد بعد منعه " لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن إضاعة المال وقال للذي يخدع في البيع: «إذا بايعت فقل لا خلافة» ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله البخاري، الجامع الصحيح، ط1، ج3، ص121.

4 الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، أبو الحسن البغدادي الدارقطني. [المتوفى: 385 هـ] الحافظ المشهور صاحب المصنفات. الذهبي، تاريخ الإسلام، ط1، ج8، ص576.

5 الدارقطني، سنن الدارقطني، ط1، ج2، ص13-14؛ وفيه حديث جابر رضي الله عنه في الصلاة عند دخول المسجد يوم الجمعة، ولم تذكر فيه قصة الصدقة.

أحمد بن حنبل، المسند، ط1، ج3، ص25؛ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه قصة الصدقة.

أبو داود، السنن، ط1، ج2، ص1675.

ابن ماجه، السنن، ط1، ج1، ص1113.

الترمذي، السنن، ط1، ج2، ص511.

النسائي، السنن، ط1، ج5، ص63.

ولفظه عند أحمد: "عن أبي سعيد، قال: دخل رجل المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر، فدعاه فأمره أن يصلي ركعتين، ثم دخل الجمعة الثانية ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر، فدعاه فأمره، ثم دخل الجمعة الثالثة فأمره أن يصلي ركعتين، ثم قال: " تصدقوا " ففعلوا، فأعطاه ثوبين مما تصدقوا، ثم قال: " تصدقوا " فألقى أحد ثوبيه، فأنتهر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكره ما صنع، ثم قال: " انظروا إلى هذا فإنه دخل المسجد في هيئة بذة، فدعوته فرجوت أن تفتنوا له، فتصدقوا عليه وتكسوه، فلم تفعلوا، فقلت: تصدقوا، فتصدقوا، فأعطيته ثوبين مما تصدقوا، ثم قلت: تصدقوا، فألقى أحد ثوبيه، خذ ثوبك " وانتهر.

في حال الخطبة والله أعلم ... وقال في كتاب الأشخاص ويذكر عن جابر (ت: 80هـ). ۞ ۞ ۞ (أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق صدقته قال وهو حديث صحيح عنده: "دبر رجل عبدا ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم من نعيم بن النحام".⁽¹⁾)

ويتبين لنا من كلام الحافظ العراقي (ت: 806هـ). أنه ينتقد الحافظ مغلطاي (ت: 762هـ)⁽²⁾ على كلامه حول حكم الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري إذا جاءت بصيغة الجزم فهي صحيحة ثم جاء بهذا الحديث كمثال، حديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رد على المتصدق صدقته. يقول الحافظ العراقي (ت: 806هـ). في خلال مدافعته عن ابن الصلاح (ت: 643هـ). ورده على اعتراض مغلطاي (ت: 762هـ) على ابن الصلاح (ت: 643هـ):

- 1- أراد البخاري (ت: 260هـ). حديث جابر في الرجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأمرهم فتصدقوا.. وليس حديث رد على المتصدق صدقته المذكور (صحيح).
- 2- والحديث رواه الدارقطني (ت: 385هـ) عن جابر (ت: 80هـ).
- 3- والحديث ضعيف .

ناقش الحافظ العراقي رأي مغلطاي الذي استدلل بحديث معلق في "صحيح البخاري"، وقال إن الملاحظات بصيغة الجزم تدل على الصحة. لكن العراقي رأى أن الحديث المعلق: «أن النبي ﷺ رد على المتصدق صدقته» لا علاقة له بحديث جابر في "بيع المدبر"، بل هو حديث آخر عن رجل دخل المسجد يوم الجمعة، فتصدق الناس عليه، وفي الجمعة التالية رد عليه النبي ﷺ ثوبه. ولذلك أنكر العراقي أن يكون المقصود بحديث البخاري هو

1 العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص35.

والحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما، ولفظ البخاري: حدثنا عاصم بن علي، حدثنا ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه أن: «رجلا أعتق عبدا له، ليس له مال غيره، فرده النبي صلى الله عليه وسلم فابتاعه منه نعيم بن النحام" البخاري، الجامع الصحيح، ط1، ج3، ص121.

ولفظ مسلم: وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، عن ابن عيينة، قال أبو بكر: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: سمع عمرو، جابرا يقول: دبر رجل من الأنصار غلاما له، لم يكن له مال غيره، فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال جابر: «فاشتراه ابن النحام عبدا قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير. مسلم بن الحجاج، الصحيح، ط1، ج3، ص1289.

2 "مغلطاي بن قليج 689 - 762 هـ = 1290 - 1361 م مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين: مؤرخ، من حفاظ الحديث، عارف بالأنساب. تركي الأصل، مستعرب. من أهل مصر. ولي تدريس الحديث في المدرسة المظفرية بمصر. وكان نقادة، له مأخذ على المحدثين وأهل اللغة. وتصانيفه أكثر من مئة". الزركلي، الأعلام، ط5، ج7، ص275.

حديث بيع المدير، واعتبر الحديث الذي يقصده مغلطاي ضعيفاً، مستشهداً بما رواه الدارقطني عن جابر، وهو ما استند إليه بعض فقهاء الحنفية في تأويل قصة سُليك الغطفاني.

ثانياً: انتقاد العراقي في المسألة:

يقول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) :

"إن الدارقطني (ت: 385هـ) لم يرو قصة الداخل والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه من حديث جابر - رضي الله تعالى عنه - أصلاً، وإنما رواه من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه -... أن الحديث المذكور عند الدارقطني (ت: 385هـ). مع كونه ليس من حديث جابر (ت: 80هـ). - رضي الله تعالى عنه - وإنما هو من حديث أبي سعيد - رضي الله تعالى عنه - ليس ضعيفاً، بل هو صحيح أخرجه النسائي (ت: 303هـ) وابن ماجه (ت: 273هـ) والترمذي (ت: 280هـ) وصححه ابن حبان (ت: 354هـ) في صحيحه والحاكم (ت: 405هـ).⁽¹⁾

ويظهر لنا من كلام الحافظ ابن حجر أنه ينتقد الحافظ العراقي لنقده على الحافظ مغلطاي المتقدم بأمور آتية:

1. لم يرو الدارقطني (ت: 385هـ) هذا الحديث من جابر (ت: 80هـ).
2. رواه الدارقطني (ت: 385هـ) من حديث أبي سعيد.
3. والحديث صحيح وليس بضعيف.
4. نفيه أن يكون البخاري (ت: 260هـ) أراد بحديث جابر - رضي الله تعالى عنه - (ت: 80هـ) حديثه في بيع المدير.

ابن حجر بيّن وجود عدة أخطاء في تصور العراقي:

1. الحديث الذي استشهد به العراقي ليس من رواية جابر، بل من رواية أبي سعيد الخدري.
2. الحديث الذي قال عنه العراقي إنه ضعيف، صححه عدد من العلماء، وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه، ووافقهم على ذلك ابن حبان والحاكم.

1 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص354.

3. القول بأن البخاري لم يقصد حديث جابر في بيع المدبر غير صحيح؛ فالصيغة التي علّق بها الحديث أقرب إلى حديث البيع، خصوصاً أن فيه نفس المعنى، أي رد النبي ﷺ للصدقة، كما جاء في رواية أبي الزبير عن جابر في صحيح مسلم.

ثالثاً: مناقشة المسألة مع أقوال العلماء:

يقول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ):

"... فيه أمور: أحدها: أن الدارقطني (ت: 385هـ) لم يرو قصة الداخل والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه من حديث جابر (ت: 80هـ) - رضي الله تعالى عنه - أصلاً، وإنما رواه من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه -.

وسبب هذا الاشتباه في هذا أن القصة شبيهة بحديث جابر - رضي الله تعالى عنه (ت: 80هـ) - في قصة سليلك الغطفاني⁽¹⁾ التي أخرجها أصحاب الحديث الصحيح والدارقطني (ت: 385هـ) وغيرهم من حديث جابر - رضي الله تعالى عنه (ت: 80هـ) - لكن ليس فيها قصة المتصدق ورد الصدقة عليه.

ثانيها: أن الحديث المذكور عند الدارقطني (ت: 385هـ) مع كونه ليس من حديث جابر - رضي الله تعالى عنه (ت: 80هـ) - وإنما هو من حديث أبي سعيد - رضي الله تعالى عنه - ليس ضعيفاً، بل هو صحيح أخرجه النسائي (ت: 303هـ) وابن ماجه (ت: 273هـ) والترمذي (ت: 280هـ) وصححه ابن حبان (ت: 354هـ) في صحيحه والحاكم (ت: 405هـ) كلهم من حديث محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح (ت: 110هـ)⁽²⁾ عن أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه - قال: جاء رجل يوم الجمعة والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب - بهيئة بذة فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصليت؟ قال: لا. قال - صلى الله عليه وسلم - "صل ركعتين". وحث الناس على الصدقة قال: فألقى أحد ثوبيه، فقال رسول الله - صلى الله

1 هو: "عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري الحجازي، ولد أمير الديار المصرية لعثمان، نشأ بمصر، القرشي المكي. الوفاة: 101-110 هـ حدث بمصر والحجاز عن: أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عمر. وعنه: بكير بن الأشج.

وزيد بن أسلم، وسعيد المقبري، وهو من أقرانه، وابن عجلان، وإسماعيل بن أمية، وداد بن قيس، وعبيد الله بن عمر، وآخرون. ثقة حجة." الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، ج3، ص134.

2 هو: سليلك الغطفاني: "سليكن بن عمرو وقيل: ابن هذبة الغطفاني، له ذكر في حديث جابر، وأبي هريرة وأبي سعيد، وأنس." أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، ط1، ج3، ص143.

عليه وسلم - : جاء هذا يوم الجمعة (يعني التي قبلها) بهيئة بذة، فأمرت الناس بالصدقة (فألقوا ثياباً فأمرت له منها بثوبين ثم جاء الآن فأمرت الناس بالصدقة فألقى أحدهما فانتهزه وقال: خذ ثوبك) لفظ النسائي.

ثالثها: نفيه أن يكون البخاري (ت256هـ) أراد بحديث جابر - رضي الله تعالى عنه - (ت:80هـ) حديثه في بيع المدبر ليس بجيد.

بل الظاهر أنه أراد. وقد سبق مغلطاي (ت762هـ) إلى ذلك ابن بطال في شرح البخاري (ت256هـ) وعبد الحق في أواخر الجمع بين الصحيحين وغيرهما ولا يلزمه به منه ما ألزمه المعترض الذي تعقب الشيخ كلامه على ما سنبيته.

وبيان ذلك: أن حديث جابر - رضي الله تعالى عنه (ت:80هـ) - في بيع المدبر قد اتفق الشيخان على تخريجه من طرق عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار (ت130هـ) عنه، وأخرجه البخاري (ت256هـ) من طريق محمد بن المنكدر (ت130هـ) عن جابر (ت:80هـ) - رضي الله تعالى عنه - وليس في رواية واحد منهم زيادة على قصة بيعه وإعطائه الثمن لصاحبه.

ورواه مسلم (ت261هـ) منفرداً من طريق أبي الزبير (ت:128هـ) ⁽¹⁾ عن جابر - رضي الله تعالى عنه (ت:80هـ) - فزاد فيه زيادة ليست عند البخاري (ت256هـ).

ولفظه: "أعنت رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر، فبلغ ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "ألك مال غيره؟" قال: لا. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من يشتريه مني؟" فاشترته نعيم بن عبد الله العدوي - رضي الله عنه - بثمانمائة درهم فجاء بها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدفعها إليه، ثم قال - صلى الله عليه وسلم -: "ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا". ⁽²⁾

1 "أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس. الإمام، الحافظ، الصدوق، أبو الزبير القرشي، الأسدي، المكي، مولى حكيم بن حزام. روى عن: جابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي الطفيل، وابن الزبير... قال أبو حفص الفلاس، وغيره: مات أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة، ولم يذكروا له مولداً. ولعله نيف على الثمانين."

الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط1، ج5، ص386.

2 مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، ط1، ج2، ص692، رقم 997.

النسائي، السنن، كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل، ط1، ج5، ص69، رقم 2546.

النسائي، السنن، كتاب البيوع، باب بيع المدبر، ط1، ج7، ص304، رقم 4652.

أبو عوانة، المستخرج على صحيح مسلم، كتاب بيان الخبر المبين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص شيئاً إلى أحد، ط1، ج3، ص473، رقم 5805.

البيهقي، السنن الكبرى، كتاب جماع أبواب صدقة التطوع، باب الاختيار في صدقة التطوع، ط1، ج4، ص297، رقم 7755.

فهذه الزيادة من حديث أبي الزبير عن جابر - رضي الله تعالى عنه - في قصة المدبر فيها إشعار بمعنى ما علقه البخاري (ت256هـ) من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ردّ على المتصدق صدقته قبل النهي ثم نهاه، لكن ليس في هذا تصريح بالنهي.

فإن كان هو الذي أراد البخاري فلا حرج عليه في عدم جزمه به لأن راوي الزيادة وهو أبو الزبير ليس ممن يحتج به على شرطه وعلى تقدير صلاحيته عنده للحجة فقد تقدم أنه ربما علق الحديث بالمعنى أو بالاختصار فلا يجزم به بل يذكره بصيغة التمرّض للاختلاف في ذلك كما قرره الشيخ، فعلى كل تقدير لا يتم للمعترض اعتراضه.(1)

أوضح ابن حجر أن الدارقطني لم يرو قصة الرجل الذي دخل المسجد والنبي ﷺ يخطب عن جابر، بل عن أبي سعيد، ما يدل على وقوع العراقي في خطأ في نسبة الحديث. كما أن التشابه بين حديث أبي سعيد في الجمعة وحديث جابر في قصة سليلك ربما تسبب في الخلط. ويرجح أن الحديث المعلق في البخاري هو ما رواه مسلم عن جابر من طريق أبي الزبير في قصة المدبر، وإن لم يأت بالنص نفسه. وتبّه ابن حجر إلى أن أبا الزبير ليس من رجال البخاري، ولذلك لم يرو الحديث عنه بصيغة الجزم، بل علقه بصيغة التمرّض.

وختلاصة المسألة:

يرى العراقي أن الإمام البخاري لم يُردّ بحديثه المعلق حديث جابر في بيع المدبر، بل قصد حديث الرجل الذي دخل المسجد يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب، فأمر الناس بالصدقة عليه، ثم ردّ عليه ثوبه عندما تصدق به مرة أخرى. وحكم العراقي على هذا الحديث بالضعف، وذكر أن الدارقطني رواه عن جابر، كما استدلل به بعض الحنفية في تأويل قصة سليلك الغطفاني.

لكن الحافظ ابن حجر العسقلاني انتقد العراقي في عدة أمور، منها:

أن الدارقطني لم يرو الحديث عن جابر، وإنما عن أبي سعيد الخدري.

أن الحديث ليس ضعيفاً، بل صححه عدد من الأئمة؛ كالترمذي وابن حبان والحاكم النيسابوري، وأخرجه النسائي وابن ماجه.

1 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص361/354.

أن البخاري يُحتمل أنه قصد فعلاً حديث جابر في بيع المدبر، خاصة مع رواية مسلم بن الحجاج التي تضمنت معنى ردّ الصدقة على صاحبها.

ويبين ابن حجر أن سبب الخطأ عند العراقي هو التشابه بين قصة الداخل يوم الجمعة وقصة سليك الغطفاني. كما أوضح أن رواية أبي الزبير عن جابر في صحيح مسلم تقوّي احتمال أن البخاري أراد حديث بيع المدبر، لكنه علّقه بصيغة التمرّض لأن أبا الزبير ليس على شرطه.

والنتيجة الراجعة أن ابن حجر أقرب للصواب؛ لأن العراقي أخطأ في نسبة الحديث إلى جابر، وفي تضعيفه، كما أن حديث أبي سعيد حديث حسن أو صحيح عند كثير من المحدثين، وليس ضعيفاً.

رابعاً: القول الراجح في المسألة بين العراقي ونقاده:

ما رجّحه ابن حجر هو الأقرب للصواب؛ فالعراقي أخطأ في نسبة الحديث، وفي الحكم عليه بالضعف، وأخطأ كذلك في فهم مراد البخاري بالتعليق. أما حديث أبي سعيد، فالصحيح أن درجته "حسن"، وقد لا يبلغ درجة "الصحيح" كما قال بعض المتأخرين، لكنه ليس ضعيفاً كما زعم العراقي.

المطلب الثاني: الانتقاد في حديث "كفارة المجلس وسؤال مسلم للبخاري"

أولاً: "الرأي المنتقد للحافظ العراقي":

يقول الحافظ العراقي (ت852هـ) : "هكذا أعل الحاكم في علومه هذا الحديث بهذه الحكاية⁽¹⁾ والغالب على الظن عدم صحتها⁽²⁾ وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصّار (ت:280هـ)⁽³⁾ راويها عن مسلم، فقد تكلم فيه، وهذا الحديث صححه الترمذي (ت280هـ) وابن حبان (ت354هـ) والحاكم⁽⁴⁾."

ويظهر لنا من كلام الحافظ العراقي أن الحاكم اعتمد على هذه الحكاية: "...فقال البخاري (ت256هـ) هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد إلا أنه معلول".

1 "قصة مسلم مع البخاري وسؤاله عن حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "من جلس مجلساً فكثّر فيه لفظه" الحديث. فقال البخاري هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله. قوله قال البخاري هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل فقام إليه مسلم وقبل يده". العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص117-118.

2 أي عدم صحة الحكاية التي اعتمد عليها الحاكم في تعليقه لهذه الرواية.

3 "حمدون القصّار: حمدون بن أحمد بن عمارة، أبو صالح التيسابوري الصوفي العارف، المعروف بحمدون القصّار. [ت: 271 - 280 هـ] قدوة الملامية بخراسان، ومنه انتشر مذهبهم، وهو تخريب الظاهر وتعمير الباطن، مع التزام الشرع وواجباته ظاهراً وباطناً. وكان فقيهاً على مذهب سُفْيَانَ الثَوْرِيِّ". الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، ج6، ص541.

4 العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص118.

وضعف حديث كفارة المجلس بها لأنه يرى صحتها. ولكن الحافظ العراقي يضعف هذه الحكاية بأحمد بن حمدون القصار(ت:280هـ) ولذلك لا يرى تضعيف هذا الحديث بها ثم ذكر من صححه من الأئمة بقوله: "وهذا الحديث صححه الترمذي(ت:280هـ) وابن حبان(ت:354هـ) والحاكم(ت:405هـ).⁽¹⁾

قال العراقي إن الحاكم علّ الحديث بناءً على حكاية رواها عن الإمام مسلم، قال فيها إنه سأل البخاري عن الحديث، فرد عليه: "هذا حديث مליح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد، إلا أنه معلول". العراقي شكك في صحة هذه الحكاية، واتهم روايتها أحمد بن حمدون القصار، وقال إن فيه كلاماً، ورجّح عدم اعتماد هذه الرواية. كما دعم رأيه بتصحيح الحديث من قبل الترمذي وابن حبان والحاكم.

ثانياً: رأي الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح:

كما تقدم. وهو رأيه في الألفية أيضاً.⁽²⁾

ثبت العراقي على موقفه في شرحه للألفية، حيث استمر في تضعيف الرواية وعدم قبول ما ورد فيها، واعتمد في المقابل على من صحح الحديث لتعزيز موقفه.

ثالثاً: انتقاد العراقي في المسألة:

وانتقد الحافظ ابن حجر(ت:852هـ) رأي شيخه العراقي(ت:806هـ) وقال: "الحكاية صحيحة قد رواها الحاكم(ت:405هـ) على الصحة من غير نكارة، وكذا رواها البيهقي(ت:458هـ)⁽³⁾ عن الحاكم(ت:378هـ)⁽⁴⁾

1 قال الحاكم في المستدرک: "هذا الإسناد صحيح على شرط مسلم إلا أن البخاري قد علله بحديث وهيب". الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ط1، ج1، ص720.

وقال ابن حجر رحمه الله: "فيا عجباه من الحاكم كيف يقول هنا: إنه له علة فاحشة ثم يغفل، فيخرج الحديث بعينه في "المستدرک" ويصححه. ومن الدليل على أنه كان غافلاً في حال كتابته له في "المستدرک" عما كتبه في علوم الحديث أنه عقبه في "المستدرک" بأن قال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، إلا أن البخاري أعله برواية وهيب، وعن موسى بن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن كعب الأبحار". وهذا الذي ذكره لا وجود له عن البخاري، وإنما الذي أعله البخاري في جميع طرق هذه الحكاية - هو الذي ذكره الحاكم أولاً. ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج2، ص718.

2 وهكذا رأيه في "شرح التبصرة والتذكرة" أيضاً. وقال الحافظ العراقي: "هكذا أعل الحاكم في علومه هذا الحديث بهذه الحكاية. وغالب ظني أن هذه الحكاية ليست بصحيحة، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار رواها عن مسلم. وقد بينت ذلك في النكت التي على كتاب ابن الصلاح".

3 هو: "أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، الإمام أبو بكر البيهقي الخسروجردي. المتوفى: 458 هـ.

مُصَنَّف "السُّنَنِ الْكُبْرَى"، و"السنن الصغير"، و"السنن والآثار"، و"دلائل النبوة" و"شعب الإيمان"، و"الأسماء والصفات"، وغير ذلك. كان واحداً زمانه، وفرد أقرانه، وحافظ أوانه، ومن كبار أصحاب أبي عبد الله الحاكم". الذهبي، تاريخ الإسلام، ط1، ج10، ص95.

4 هو "محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، أبو أحمد التَّيْسَانُيُّوري الكرايسي الحاكم، الحافظ، صاحب التصانيف، وهو الحاكم الكبير. ت: 378 هـ. الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، ج8، ص460.

على الصواب، لأن المنكر إنما هو قوله: إن البخاري قال: لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد المعلوم، والواقع أن في الباب عدة أحاديث لا يخفى مثلها على البخاري (ت260هـ). والحق أن البخاري (ت260هـ) لم يعبر بهذه العبارة". (1)

خالفه ابن حجر، وأكد أن أصل الحكاية صحيح، وقد نقلها كل من الحاكم والبيهقي دون نكارة. لكن الإشكال في الجملة المنسوبة للبخاري: "لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد المعلوم"، لأنها لا تليق بالبخاري، إذ من غير المعقول أن تغيب عنه أحاديث أخرى معروفة في الباب نفسه. ورجح ابن حجر أن هذه الجملة لم تصدر عن البخاري، لكن أصل الرواية مقبول.

رابعاً: مناقشة المسألة:

قال الحافظ ابن حجر (ت852هـ): "وقد رأيت أن أسوق لفظ الحكاية هذه من الطرق التي ذكرها الحاكم وضعفها الشيخ.. ثم أسوقها من الطرق الأخرى الصحيحة التي لا مطعن فيها ولا نكارة، ثم أبين حال الحديث ومن أعله أو صححه لتتم الفائدة". (2)

قام ابن حجر بجمع طرق الحديث كما وردت عند الحاكم، وأورد أسانيد أخرى صحيحة لا مطعن فيها، وأبرز الآراء التي صححت الحديث وأخرى أعلته، ليبين أن التشكيك في أحمد بن حمدون لا يكفي لرد الرواية بأكملها، وأن الحديث له شواهد تعضده.

خامساً: القول الراجح من أقوال العلماء:

الراجح أن أصل الحكاية صحيح، كما قال ابن حجر، لكن الجملة المنقولة عن البخاري هي محل الإشكال، لا الرواية ذاتها. أما الحديث، فله شواهد، ولا يصح تضعيفه فقط بناءً على تلك الرواية.

وخلاصة المسألة:

نقل الحافظ العراقي (ت806هـ): تعليل الحاكم لهذه القصة ثم قال والغالب على الظن عدم صحتها. فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: "الحكاية صحيحة قد رواها الحاكم (ت405هـ) على الصحة من غير نكارة".

1 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص164.

2 "ثم وفي الحافظ بما وعد وأطال النفس في ذلك. ثم عزا الحافظ هذه الأحاديث كلها إلى مصادرها وبين عللها وخرج بعض الآثار في الموضوع. ثم ترجم لأحمد بن حمدون القصار، وذكر من جرحه ومن عدله، ونفى عنه التهم وقرر أنه لا يدفع عن الصدق ولا ينبغي اتهامه، ورجح أن الخطأ في الحكاية من الحاكم وهو قوله: "لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث". وأن الثابت إنما هو "لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث" وهو كلام مستقيم". نقلاً من محقق "النكت على كتاب ابن الصلاح"، ط1، ج1، ص164/165.

العراقي أنكر صحة حكاية رواها الحاكم عن البخاري، بينما رأى ابن حجر أنها صحيحة من حيث الرواية، وأوردها الحاكم دون نكارة. المشكلة في العبارة المنقولة، لا في أصل الخبر.

المطلب الثالث: الانتقاد في تضعيف حديث "نفي الجهر بالبسملة"

أولاً: "الرأي المنتقد للحافظ العراقي":⁽¹⁾

قال الحافظ العراقي (ت806هـ):

"وأما تضعيف ابن عبد البر (ت:463هـ) ⁽²⁾ له ⁽³⁾ بإلاضطراب فإنه قال في كتاب الإستذكار اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً.. فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث فكيف يقول ابن الجوزي (ت:597هـ) ⁽⁴⁾ إن الأئمة اتفقوا على صحته أفلا يقدح كلام هؤلاء في الإتفاق الذي نقله وقد رأيت أن أبين علل الرواية التي فيها نفي البسملة من حيث صيغة الإسناد. ⁽⁵⁾

انطلق الحافظ العراقي في تضعيف حديث أنس رضي الله عنه - الذي ينفي الجهر بالبسملة - من موقف ابن عبد البر، الذي علل الحديث بالاضطراب في ألفاظه. وقد استشهد العراقي بكلام ابن عبد البر قائلاً: "فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث"، رافضاً في المقابل رأي ابن الجوزي الذي اعتبر الحديث صحيحاً بالإجماع، ومبدياً استعداده للكشف عن علل الحديث من حيث سنده وصيغته.

1 وهو رأيه في التقييد والإيضاح وما وجدت كلاماً عنه في الألفية.

2 "ابن عبد البر 368 - 463 هـ = 978 - 1071 م يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر: من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب، بحاث. يقال له حافظ المغرب. ولد بقرطبة. ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها. وولي قضاء لشبونة وشنترين. وتوفي بشاطبة". الزركلي، الأعلام، ط5، ج8، ص240.

3 يقصد حديث "نفي الجهر بالبسملة" لاختلاف ألفاظها:

"ومنهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومن لا يذكر فكانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وقال بعضهم فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعضهم كانوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم قال وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرأونها". العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص120.

4 ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حماد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة، الحافظ العلامة جمال الدين، أبو الفرج ابن الجوزي، القرشي، التيمي البكري، البغدادي الحنبلي، الواعظ، [ت: 597 هـ] صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم من التفسير، والحديث، والفقه، والوعظ، والزهد، والتاريخ، والطب، وغير ذلك. وُلِدَ تقريباً سنة ثمانٍ أو سنة عشرين وخمس مائة، وعُرفَ جُدْهُمَ بالجوزي جُوزة في وسط داره بواسط، ولم يكن بواسط جُوزة سواها. الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، ج12، ص1100.

5 العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص118-123.

من هذا يتبين أن العراقي اعتمد منهج النقد المتني والسندي، وأظهر اهتماماً بطريقة المتقدمين في استكشاف العلل السندية الدقيقة، خاصة عند وجود تناقض ظاهري بين الروايات.

ثانياً: الانتقاد على العراقي في المسألة:

انتقد الحافظ ابن حجر (ت852هـ) رأي شيخه في هذه المسألة التي وافق ابن عبد البر (ت:468هـ) ⁽¹⁾ فيها فقال: "إن ابن عبد البر (ت:468هـ) قال: إن حديث أنس - رضي الله عنه - مضطرب المتن". وتقريره لذلك. وليس بجيد، لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه ولم يتهياً الجمع بين مختلفها.. وأما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها فلا يستلزم اضطراباً، وهذا في هذا الحديث موجود؛ لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن. " ⁽²⁾

تعقبه الحافظ ابن حجر، وبيّن أن القول بوجود اضطراب غير دقيق؛ لأن الاضطراب لا يُحكم به إلا عند تعذر الجمع بين الروايات. أما في حديث أنس، فهناك إمكانية واضحة للجمع بين ألفاظه المختلفة. وبهذا قدّم ابن حجر فهماً أكثر دقة لقاعدة "الاضطراب"، مع توسيع دائرة النظر في المتن والروايات، ليظهر أن التفاوت بينها لا يصل إلى درجة التضاد أو الإفساد الذي يمنع إمكان الجمع.

ثالثاً: مناقشة المسألة مع أقوال العلماء:

يقول الحافظ ابن حجر (ت852هـ):

"فقوله: "منهم من يذكر عثمان - رضي الله عنه - ومنهم من لا يذكر" ليس بقادح.

وقوله: "وقال بعضهم: كانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم" ⁽³⁾

وقال بعضهم: "كانوا يجهرون" لم يثبت واحدة من هاتين الروايتين.

وقد استوعب الخطيب (ت:463هـ) طرق حديث أنس - رضي الله عنه - وأورد هذين اللفظين من أوجه واهية أو منقطعة، وقد بين شيخنا بعض ذلك فيما أملاه على مستدرك الحاكم (ت:378هـ) فلم يبق من الألفاظ التي ذكر أبو عمر أنها متخالفة إلا ثلاثة ألفاظ وهي:

1- نفي الجهر بها.

1 ابن عبد البر: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البرّ الثمري القرطبي الفقيه المالكي، المتوفى سنة ثمان وستين وأربعمائة عن مائة سنة وهو صاحب "الاستيعاب" وكتاب "التجريدة" و"المدخل إلى علم القرآن بالتجويد". حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ط1، ج3، ص432.

2 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج2، ص752.

3 ولم أجد هذين اللفظين من كتب الحديث.

2-أو نفي قراءتها.

3-أو الاقتصار على الافتتاح بالحمد لله رب العالمين.

والجمع بين هذه الألفاظ ممكن بالحمل على عدم الجهر.⁽¹⁾

واصل ابن حجر مناقشة الاختلافات اللفظية في روايات الحديث، ورد على حُجج ابن عبد البر، موضحاً أن الروايات التي تُثبت الجهر بالبسملة أو مجرد قراءتها ليست ثابتة، بل هي ضعيفة الإسناد أو منقطعة. ثم رجّح أن الروايات المتبقية - التي تنص على نفي الجهر، أو نفي القراءة، أو الاكتفاء بقول "الحمد لله" - يمكن التوفيق بينها بحملها جميعاً على نفي الجهر بالبسملة. وهذا التوجيه يتماشى مع المنهج النقدي عند أئمة الحديث.

رابعاً: القول الراجح من أقوال العلماء:

والراجح في هذه المسألة كما قال الحافظ ابن حجر (ت852هـ) في عدم الاضطراب في حديث أنس (ت100هـ) في نفي الجهر بالبسملة.

الرأي الذي اختاره ابن حجر، وهو رفض تعليل الحديث بالاضطراب، يُعد الأقرب إلى المنهج العلمي. فقد بيّن إمكانية الجمع بين الروايات، واستند إلى القاعدة المعروفة: "الجمع أولى من الترجيح". في حين أن العراقي اكتفى بنقل أقوال من سبقه، دون سبر إمكانيات الجمع والترجيح كما فعل ابن حجر.

وخلاصة القول:

الحافظ العراقي تبّى رأي ابن عبد البر في تضعيف حديث أنس بسبب ما وصفه بالاضطراب، ورفض تصحيح ابن الجوزي له. لكن ابن حجر درس الروايات تفصيلاً، وبيّن أن اختلافها لا يرقى إلى درجة الاضطراب، بل يمكن توجيهها تفسيراً على معنى "نفي الجهر"، وهو جمع علمي يجعله أقرب إلى الصواب وأوثق بالمناهج الحديثية.

المطلب الرابع: انتقاده في قوله: "إن رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي التي أخرجها مسلم معلولة بتدليس الوليد تدليس التسوية".

أولاً: "الرأي المنتقد للحافظ العراقي":⁽²⁾

1 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج2، ص752.

2 وهو رأيه في الألفية أيضاً. يقول الحافظ العراقي:

قال الحافظ العراقي: "...رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم (ت195هـ) ⁽¹⁾ عن الأوزاعي (ت157هـ) ⁽²⁾ معنعنا ورواية ابن عبد البر (ت463هـ) من طريق محمد بن كثير (ت216هـ) ⁽³⁾ حدثنا الأوزاعي (ت157هـ) ⁽⁴⁾ وصرح بلفظ الرواية فهي أولى بالصحة ممن اتهم اللفظ وفي طريقه مدلس عنعنه والله أعلم". ⁽⁵⁾

"وأما رواية مسلم الثانية فإن مسلماً لم يسق لفظها، وقد ساقه ابن عبد البر، كرواية الأكثرين، كانوا يفتتحون القراءة ب: الحمد لله رب العالمين، وليس فيها نفي البسملة. رواها من رواية محمد بن كثير قال: حدثنا الأوزاعي وهذه أولى من رواية مسلم؛ لأن تلك من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالنعنة، والوليد مدلس، كما تقدم. وأيضاً فقد تقدم قول البيهقي أن رواية إسحاق، وثابت هكذا، وهو خلاف ما يوجهه عمل مسلم رحمه الله تعالى". العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص286/187.

1 "الوليد بن مسلم الدمشقي معروف موصوف بالتدليس الشديد مع الصدوق ويعاني التسوية... وأما الوليد بن مسلم أبو بشر العنبري فتابعي ثقة بصري. فالدمشقي من الطبقة الرابعة قال دحيم مات سنة 195هـ."

"حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي، التدليس والمدلسون، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ت1418هـ.

وينظر أيضاً: "ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ط1، ص51.

وقال الذهبي: "الوليد بن مسلم: ثقة لكنه مدلس عن الضعفاء فلا بد أن يصرح بالسماع إذا احتج به إما إذا قيل عن فليس بحجة". كما في كتاب من تكلم فيه وهو موثق، ط1، ص191.

وقال الذهبي أيضاً: "قال محمد بن مصفى الحمصي، وغيره: مات الوليد في شهر المحرم، سنة خمس وتسعين ومائة". الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط1، ج9، ص220.

2 وهي قول الإمام مسلم: "حدثنا محمد بن مهران، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، أخبرني، إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك". مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط1، ج1، ص300.

"يقصد بذلك الحديث قبله وهو قوله: "وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: "صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون ب الحمد لله رب العالمين، لا يذكرون {بسم الله الرحمن الرحيم} في أول قراءة ولا في آخرها" مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط1، ج1، ص299.

"إيراد مسلم هذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في كتاب الإنصاف من رواية محمد بن كثير قال حدثنا الأوزاعي فذكرها بلفظ كانوا يفتتحون القراءة بالحمد رب العالمين ليس فيها تعرض لنفي البسملة موافقا لرواية الأكثرين وهذا موافق لما قدمنا نقله عن البيهقي من أن رواية إسحاق بن عبد الله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة أنه ليس فيها تعرض لنفي البسملة فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحاق للرواية التي فيها نفي البسملة وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله هنا ليس بجيد لأنه أحال بحديث على آخر وهو مخالف له بلفظ فذكر ذلك لم يقل نحو ذلك ولا غيره فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتالي قبلها التي أحال عليها فترجح رواية ابن عبد البر عليها...." العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص121-122.

3 "محمد بن كثير بن أبي عطاء الصنعاني الإمام، المحدث، أبو يوسف الصنعاني، ثم المصيصي. حدث عن: الأوزاعي، وسمع منه ببغداد... وقد توفي رحمه الله في تاسع عشر ذي الحجة، سنة ست عشرة ومائتين."

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط1، ج10، ص383-380.

4 هو: "أبو عمرو الأوزاعي. واسمه عبد الرحمن بن عمرو. والأوزاع بطن من همدان و. هو من أنفسهم. ولد سنة ثمان وثمانين. وكان ثقة مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً كثير الحديث والعلم والفقه حجة. وكان مكتبته باليمامة فلذلك سمع من يحيى بن أبي كثير وغيره من مشايخ أهل اليمامة و. كان يسكن بيروت. وبها مات سنة سبع وخمسين ومائة في آخر خلافة أبي جعفر وهو ابن سبعين سنة". ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط1، ج7، ص339.

5 العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص121.

رأى الحافظ العراقي أن رواية مسلم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي فيها علة، لأن السند فيها معنعن، والوليد معروف عنه بتدليس التسوية. وقابل هذه الرواية بما رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن كثير، وهي رواية فيها تصريح بالسماع، فرجّحها على رواية مسلم. موقف العراقي هنا ينسجم مع منهج المحدثين الذين يتشددون في مسألة العنونة خاصة مع المدلسين، ويغلبون جانب الاحتياط.

ثانياً: انتقاد العراقي في المسألة:

قال الحافظ ابن حجر:

"لا يتجه تعليله بتدليس الوليد؛ لأنه صرح بسماعه وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من قتادة(ت:111-120هـ)⁽¹⁾ وإنما كتب به إليه، وفتادة سمعه من أنس(ت:91-100هـ)". فبان أن تعليله بتدليس الوليد لا وجه له لكن لو أعله الشيخ بأن قول الأوزاعي: إن فتادة كتب إليه فيه مجاز لأن فتادة كان أكمه لا يكتب، فيكون قد أمر بالكتابة عنه غيره وحينئذ، فذلك الغير مجهول الحال عندنا حتى ولو كان فتادة يثق به فلا يكفي ذلك في ثبوت عدالته إلا عند من يقبل التزكية على الإبهام.

وهو مرجوح عند الشيخ لاحتمال أن يكون مضعفا عند غيره بقادح.⁽²⁾

ومن هذا النص يتبين لنا أن الحافظ ابن حجر بين أنه كان الأولى بالحافظ العراقي أن يعلل هذا الإسناد بجهالة كاتب فتادة لا بتدليس الوليد لأنه صرح بسماعه وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من فتادة وإنما كتب به إليه، وفتادة سمعه من أنس.

اعترض ابن حجر على هذا التعليل، وأثبت أن الوليد صرح بالسماع في الرواية، فلا مجال لتوجيه تهمة التدليس عليه هنا، كما أوضح أن الأوزاعي نفسه صرح بأن الحديث كُتب إليه من فتادة، مما يُخرج الرواية من دائرة التدليس.

ومع ذلك، أشار ابن حجر إلى علة خفية أكثر دقة، وهي أن فتادة كان لا يكتب بسبب كونه أكمه، فالذي

1 "فتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، وقيل غير ذلك في نسبه، أبو الخطاب السدوسي البصري الأعمى الحافظ، ت: 111 - 120 هـ أحد الأئمة الأعلام." الذهبي، تاريخ الإسلام، ط1، ج3، ص301.

وفي مشاهير علماء الأمصار: "فتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة أبو الخطاب ولد وهو أعمى وعنى بالعلم فصار من حفاظ أهل زمانه وعلمائهم بالقرآن والفقه مات بواسط سنة سبع عشرة ومائة وهو بن ست وخمسين سنة وكان مدلساً". ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص154.

2 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص753.

كتب عنه في هذه الرواية غير معروف، وجهالته تفتح باب الطعن على هذه الرواية من جهة العدالة، لا فقط من جهة الاتصال.

ثالثاً: مناقشة المسألة مع أقوال العلماء:

وقد ساق الحافظ ابن حجر (ت852هـ) الإسناد الذي صرح فيه قتادة بسماعه من أنس يقول: "كما رويناه في "كتاب القراءة خلف الإمام" للبخاري (ت260هـ) قال: ثنا محمد بن يوسف - هو الفريابي - (ت320هـ) ثنا الأوزاعي (ت157هـ) قال: كتب إلي قتادة قال: حدثني أنس رضي الله عنه - وكذا رويناه في "السنن الكبير" للبيهقي من طريق العباس (ت: 270-271هـ) ⁽¹⁾ بن الوليد بن المزيّد حدثني أبي حدثنا الأوزاعي (ت157هـ) مثله سواء، وكذا رويناه من طريق الهقل بن زياد، عن الأوزاعي قال: كتبت إلى قتادة أسأله عن الجهر بـ بسم الله الرحمن الرحيم فكتب إلي يذكر قال: حدثني أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه صلى خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها. ⁽²⁾

فهذه المتابعة للوليد بن مسلم، عن الأوزاعي.

صحيحه من طريق بشر بن بكر (ت: 205هـ) ⁽³⁾ عن الأوزاعي، فذكر المتن مثله سواء، ولم يذكر القصة التي في السند وتابعه أبو المغيرة (ت: 212هـ) ⁽⁴⁾، عن الأوزاعي.

1 "العباس بن الوليد: البيهقي، أبو الفضل، الإمام، الحجة، المقرئ، الحافظ، أبو الفضل، العباس بن الوليد بن مزيّد، العذري، البيهقي. قال الحسين بن أبي الحسين بن أبي كامل: سمعت خيثمة يقول: أتيت أبا داود السجستاني فأملئ علي حديثاً عن العباس بن الوليد. قلت: وإياي حدث العباس؟ فقال لي: رأيته؟ قلت: نعم. قال: متى مات؟ قلت: سنة إحدى وسبعين ومائتين، كذا قال خيثمة، أما عمرو بن دحييم فقال: مات في ربيع الآخر، وعين اليوم، وقال: سنة سبعين ومائتين."

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط 1، ج 12، ص 471-473.

2 الشافعي، مسند الإمام الشافعي، كتاب الصلاة، باب في صفة الصلاة، ط 1، ج 1، ص 81، رقم 226.

أبو عوانة، المستخرج على الصحيحين، كتاب بيان الائتمام بالإمام في الصلاة وحظر مبادرته، باب: بيان إثبات بسم الله الرحمن الرحيم في أوائل السور، ط 1، ج 1، ص 448، رقم 1657.

البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، باب: الابتداء بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ط 1، رقم 3119.

3 "بشر بن بكر، أبو عبد الله البجلي، الإمام، الحجة، أبو عبد الله البجلي، الدمشقي، ثم التينيسي. وُلِدَ سنة أربع وعشرين ومائة، سمعه محمد بن وزير يقول: حدث عن: الأوزاعي... توفي في ذي القعدة، سنة خمس ومائتين."

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط 1، ج 9، ص 507.

4 "أبو المغيرة: عبد القدوس بن الحجاج، أبو المغيرة الخولاني الحمصي. عن الأوزاعي، وصفوان بن عمرو، والكبار. وعنه أحمد، والبخاري وثقه العجلي، والدارقطني وغيرهما، وأخطأ في إيداعه كتاب الضعفاء بعض الجهلة. وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس. مات أبو المغيرة سنة اثني عشرة ومائتين". الذهبي، ميزان الاعتدال، ط 1، ج 2، ص 643.

قال أحمد(ت:241هـ) في "مسنده" ثنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي قال: كتب إلي قتادة قال: "حدثني أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها. وهذه متابعة قوية للوليد بن مسلم. وأبو المغيرة من ثقات الحمصيين أخرج عنه البخاري في صحيحه محتجا به... فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها عن شخص مجهول كتب إليه بإذن قتادة عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - فهذه العلة أشد من تدليس الوليد الذي حصل الأمن منه بتصريحه بالسماع وبمتابعة من تابعه من أصحاب الأوزاعي.⁽¹⁾

استعرض ابن حجر شواهد تقوي رواية الأوزاعي عن أنس، منها ما رواه بشر بن بكر وأبو المغيرة، وكلاهما من الثقات، مما يمنح الرواية مزيداً من الثبات. لكن النقطة الدقيقة التي أبرزها ابن حجر هي أن الموضوع القابل للطعن ليس في الوليد، بل في شخص الكاتب الذي نقل الحديث عن قتادة، وهو مجهول الحال. هذا الطعن أعمق من مجرد مسألة التدليس.

رابعاً: القول الراجح من أقوال العلماء:

ما رجّحه ابن حجر أدق من حيث المنهج؛ فالوليد صرح بالسماع، ولا وجه للطعن فيه هنا من جهة التدليس. أما العلة الحقيقية، فهي فيمن نقل عن قتادة، وهو شخص مجهول، ما يفتح مجالاً أوسع للبحث في صحة الرواية.

وخلاصة المسألة:

الحافظ العراقي تعلل بتدليس الوليد في روايته عن الأوزاعي، لكن ابن حجر بيّن أن هذا التعليل غير دقيق، لأن الوليد صرح بالسماع. ثم أبرز علة خفية أدق، وهي عدم معرفة كاتب الحديث عن قتادة، مما يُعد طعنًا أقوى، ويعكس دقة وتعمق ابن حجر في تتبع علل الروايات.

1 ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص754/756.

الخاتمة

النتائج:

نتائج هذا البحث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: النتائج العامة للبحث:

1. أهمية النقد الحديثي:

كشفت نتائج البحث عن الأهمية البالغة للنقد في علم الحديث، بوصفه وسيلة لترشيد العلم وتنقيته من الشوائب، لا أداة للطعن في العلماء. فالنقد يمثل مسلحاً علمياً يهدف إلى تقويم الأقوال وتحرير المسائل. وقد سلكه الأئمة من التابعين إلى المتأخرين، ويظهر ذلك بوضوح في تعقبات كل من ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي.

2. مكانة الحافظ العراقي العلمية:

أوضحت الدراسة أن الحافظ العراقي يُعد من كبار أئمة الحديث، يتميز بسعة الاطلاع وإتقان الصنعة، وله منهج نقدي معتبر. ويُعد كتاباه "التقييد والإيضاح" و"التبصرة والتذكرة" من المصادر الأساسية المعتمدة. وغالب أخطائه كانت من باب الاجتهاد في تحرير الاصطلاحات وتفسير عبارات السابقين، مما يدل على عمق منهجه.

3. المنزلة النقدية لابن حجر والبقاعي:

اتّسم الحافظ ابن حجر بدقة النظر، وحسن التحرير، وسعة الاستقراء، ويتجلى ذلك في كتابه "النكت على ابن الصلاح". كما امتاز البقاعي بحدة الفهم ودقة التعليق، خاصة في كتابه "النكت الوفية"، مما يعكس مكانة المدرسة النقدية التي ظهرها ضمنها، ويظهر تميزها العلمي.

4. الالتزام بأدب الخلاف:

بينت الدراسة أن تعقبات العلماء المتبادلة جرت في إطار من الاحترام المتبادل، إذ غلب فيها أدب الحوار، والبعد عن التجريح، رغم كثرة الاعتراضات والمناقشات، مما يدل على النضج العلمي في الخطاب النقدي بين هؤلاء الأئمة.

5. تجدد علم الحديث وقابليته للاجتهاد:

أظهرت النتائج أن كثيراً من المسائل التي طالتها الانتقادات تدخل في نطاق الاجتهاد، سواء في الاصطلاح أو في الحكم على الحديث والرواية، مما يدل على حيوية هذا العلم، واستمرارية تفاعله مع النظر العلمي والنقدي.

ثانياً: النتائج الخاصة بعدد الانتقادات والترجيحات

تناولت الدراسة جملةً من التعقبات الحديثة التي وجهها الحافظ ابن حجر والبقاعي إلى الحافظ العراقي.

العالم المتعقب	عدد المسائل	النسبة
الحافظ ابن حجر	4	100%
العسقلاني		
المجموع	4	100%

يتضح من الإحصاء السابق أن المسائل التي تناولتها هذه الدراسة بلغت أربع مسائل، وجاءت التعقبات الواردة فيها من الحافظ ابن حجر العسقلاني، ولم يظهر في المسائل الأربع محل الدراسة تعقب مستقل للحافظ البقاعي. وهذا الإحصاء خاص بالمسائل التي شملها هذا البحث، ولا يراد به حصر جميع تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في جميع كتبهما.

ثالثاً: أثر الانتقادات على كتب الحافظ العراقي ومكانته

1. ثبات مكانة العراقي رغم الانتقادات

أثبت البحث أن كثرة تعقبات ابن حجر والبقاعي لم تدل من مكانة الحافظ العراقي، ولا من موثوقية كتابيه، بل أسهمت في تعزيز قيمتهما العلمية، وأظهرت مدى التفاعل معهما في الوسط الحديثي.

2. الانتقادات دلالة على أهمية الكتب المتقدمة

تكرار النقد لا يعني بالضرورة ضعف العمل المنتقد، بل يُعد في كثير من الأحيان دليلاً على تأثيره وانتشاره، كما هو الحال مع كتابي "التقييد والإيضاح" و"التبصرة والتذكرة"، اللذين أثارا نقاشاً واسعاً نظير مكانتهما.

3. الخطأ الاجتهادي لا يُضعف من قيمة العراقي

أخطاؤه التي وُجهت إليه تندرج ضمن الاجتهاد العلمي، ولا تؤثر في مكانته، بل تدل على نشاطه الذهني وسعيه لتحرير القواعد وضبط المفاهيم. وهو مأجور على اجتهاده سواء أصاب أم أخطأ.

4. إسهام الانتقادات في إثراء علم الحديث

أدت هذه التعقبات إلى إثراء البحث في مصطلح الحديث، وأسهمت في توضيح عدد من المصطلحات والمفاهيم، ما وُفّر مادة خصبة للدراسات المعاصرة في هذا المجال.

التوصيات:

1. أهمية دراسة النقد العلمي بين العلماء
لما في ذلك من كشف لمناهجهم وموازينهم في الترجيح، ولما يمنحه للباحث من قدرة على التمييز بين الأدلة والاحتمالات.
2. الاعتناء بكتب العراقي وشرحها
توصي الدراسة بالعناية الخاصة بمؤلفات العراقي، لما تحويه من فوائد علمية، مع ضرورة الاستفادة من تعقبات العلماء لتصحيح الفهم وتعميق الاستيعاب.
3. إدراك أن كثرة الاعتراض ليست مؤشر ضعف
بل قد تكون دلالة على تميز العمل وغزارته العلمية، وهو ما ينطبق على كتابي "التقييد والإيضاح" و"التبصرة والتذكرة".
4. التوسع في دراسات المقارنة بين العلماء
وخاصة بين الحافظ العراقي وتلامذته كابن حجر، والبقاعي، والسخاوي، لما في تلك الدراسات من بيان لتطور المناهج النقدية وتعدد الرؤى في علم الحديث.
5. أن الانتقاد لا يُقبل لمجرد صدوره من عالم معتبر كابن حجر أو البقاعي، بل يُعرض على قواعد النقد العلمي ويناقش بالحجج، وقد تبين أن بعض تعقباتهم لا تخلو من نظر أو مبالغة في التأويل، وأن الصواب في عدد من المسائل كان مع الحافظ العراقي، مما يدل على ضرورة تحرير محل النزاع، وتحقيق مناط القول، وعدم التسليم المطلق لكلام النقاد دون تمحيص.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

- [1] Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash‘ath. (n.d.). Sunan Abī Dāwūd. Dār al-Risālah al-‘Ilmiyyah.
- [2] Aḥmad ibn Ḥanbal. (n.d.). Al-Musnad. Mu’assasat al-Risālah.
- [3] Al-Āmidī, Sayf al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Abī ‘Alī ibn Muḥammad ibn Sālim al-Tha‘labī. (n.d.). Al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām. Al-Maktab al-Islāmī.
- [4] Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. (n.d.). Al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ. Dār Ṭawq al-Najāh.
- [5] Al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Alī. (n.d.). Al-Miṣbāḥ al-munīr fī gharīb al-sharḥ al-kabīr. Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah.
- [6] Al-Jaṣṣāṣ, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī al-Rāzī al-Ḥanafī. (1994). Al-Fuṣūl fī al-uṣūl (2nd ed.). Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytiyyah.
- [7] Al-Juday‘, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf ibn ‘Isā ibn Ya‘qūb. (1997). Taysīr ‘ilm uṣūl al-fiqh (1st ed.). Mu’assasat al-Rayyān li-al-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- [8] Al-Qarāfī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Mālikī. (1973). Sharḥ Tanqīḥ al-fuṣūl (1st ed.). Sharikat al-Ṭibā‘ah al-Fanniyyah al-Muttaḥidah.
- [9] Al-Qarāfī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Mālikī. (2000). Nafā‘is al-uṣūl fī sharḥ al-Maḥṣūl (1st ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- [10] Al-Qarāfī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Mālikī. (n.d.). Anwār al-burūq fī anwā’ al-furūq. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- [11] Al-Rāzī, Fakhr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Umar. (2004). Al-Maḥṣūl fī ‘ilm uṣūl al-fiqh (3rd ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- [12] Al-Rāzī, Zayn al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn ‘Abd al-Qādir al-Ḥanafī. (1999). Mukhtār al-ṣiḥāḥ (5th ed.). Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah; Al-Dār al-Namūdhajiyyah.
- [13] Al-Samarqandī, ‘Alā’ al-Dīn Abū Bakr Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Aḥmad. (1984). Mīzān al-uṣūl fī natā’ij al-‘uqūl (1st ed.). Maṭābi‘ al-Dawḥah al-Ḥadīthah.
- [14] Al-Sarakhsī, Shams al-A‘immah Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl. (1993). Al-Mabsūṭ. Dār al-Ma‘rifah.
- [15] Al-Shinqīṭī. (n.d.). Nashr al-bunūd ‘alā Marāqī al-su‘ūd.
- [16] Al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ‘Isā. (n.d.). Sunan al-Tirmidhī. Dār al-Risālah al-‘Ilmiyyah.

- [17] Al-Ṭūfī, Najm al-Dīn Abū al-Rabī‘ Sulaymān ibn ‘Abd al-Qawī ibn al-Karīm al-Ṣarṣarī. (1987). Sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah (1st ed.). Mu’assasat al-Risālah.
- [18] Al-Zabīdī, Murtaḍā Abū al-Fayḍ Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Razzāq al-Ḥusaynī. (n.d.). Tāj al-‘arūs min jawāhir al-qāmūs. Dār al-Hidāyah.
- [19] Al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad ibn ‘Alī ibn Fāris al-Dimashqī. (2002). Al-A‘lām (15th ed.). Dār al-‘Ilm li-al-Malāyīn.
- [20] Al-Zuhaylī, Wahbah. (2009). Uṣūl al-fiqh al-Islāmī (17th ed.). Dār al-Fikr.
- [21] Ibn Abī Shaybah, Abū Bakr ‘Abd Allāh ibn Muḥammad. (n.d.). Al-Muṣannaf. Dār al-Fikr.
- [22] Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā’ al-Qazwīnī al-Rāzī. (1979). Mu‘jam maqāyīs al-lughah. Dār al-Fikr.
- [23] Ibn Khaldūn, Walī al-Dīn Abū Zayd ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī. (1988). Muqaddimat Ibn Khaldūn (2nd ed.). Dār al-Fikr.
- [24] Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī. (n.d.). Sunan Ibn Mājah. Dār al-Risālah al-‘Ilmiyyah.
- [25] Ibn Manẓūr, Jamāl al-Dīn Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘Alī al-Anṣārī al-Ruwayfi‘ī al-Ifriqī. (1993). Lisān al-‘Arab (3rd ed.). Dār Ṣādir.
- [26] Ibn Qudāmah, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad al-Maqdisī. (1978). Rawḍat al-nāẓir wa-junnat al-manāẓir (2nd ed.). Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd.
- [27] Jum‘ah, ‘Alī. (1996). Al-Muṣṭalaḥ al-uṣūlī wa-mushkilat al-fahm. Al-Ma‘had al-‘Ālamī li-al-Fikr al-Islāmī.
- [28] Muslim ibn al-Ḥajjāj. (n.d.). Ṣaḥīḥ Muslim. Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī..

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	‘	فَأَرْ	fārun
أ	(a,i,u)	أَحْكَام	aḥkāṃ
ب	b	بَابُ	bābun
ت	t	تَمْرُ	tamr
ث	th	ثَلَاثُ	thalātha
ج	j	جَبَالُ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيثُ	ḥadīth
خ	kh	خَالِدُ	khālid
د	d	دِينُ	dīn
ذ	dh	مَذْهَبُ	madhhab
ر	r	رَاهِبُ	rāhib
ز	z	زَكِي	zakī
س	s	سَلَامُ	salām
ش	sh	شَرَبُ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرُ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَارُ	ḍār
ط	ṭ	طَهْرُ	ṭahura
ظ	ẓ	ظَهْرُ	ẓhohr
ع	‘	عَبْدُ	‘abdun
غ	gh	غَيْبُ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةُ	Fātiḥah
ق	q	قَبَسُ	qabas

ك	k	كِتَابٌ	kitāb
ل	l	لَيْلٌ	layl
م	m	مُنِيرٌ	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدٌ	wa ^c ada
هـ	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُفُ	Yūsuf

b. Short Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ	a	كَتَبَ	kataba
اِ	i	عَلِمَ	‘alima
اُ	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ ، اِ ، اِوْ	ā	عَالَمٌ ، فَتَى	‘ālam , fatā
يِ	ī	عَلِيمٌ ، دَاعِي	‘alīm , dā‘ī
وِ	ū	عُلُومٌ ، أُدْعُو	‘ulūm , ‘ud‘ū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَوْ	aw	أَوْلَادٌ	aulād
أَيَّ	ay	أَيَّامٌ	ayyam
إِيَّ	iy	إِيَّاتُكَ	iyyāka